

## العراق.. ميليشيات أقوى من الدولة

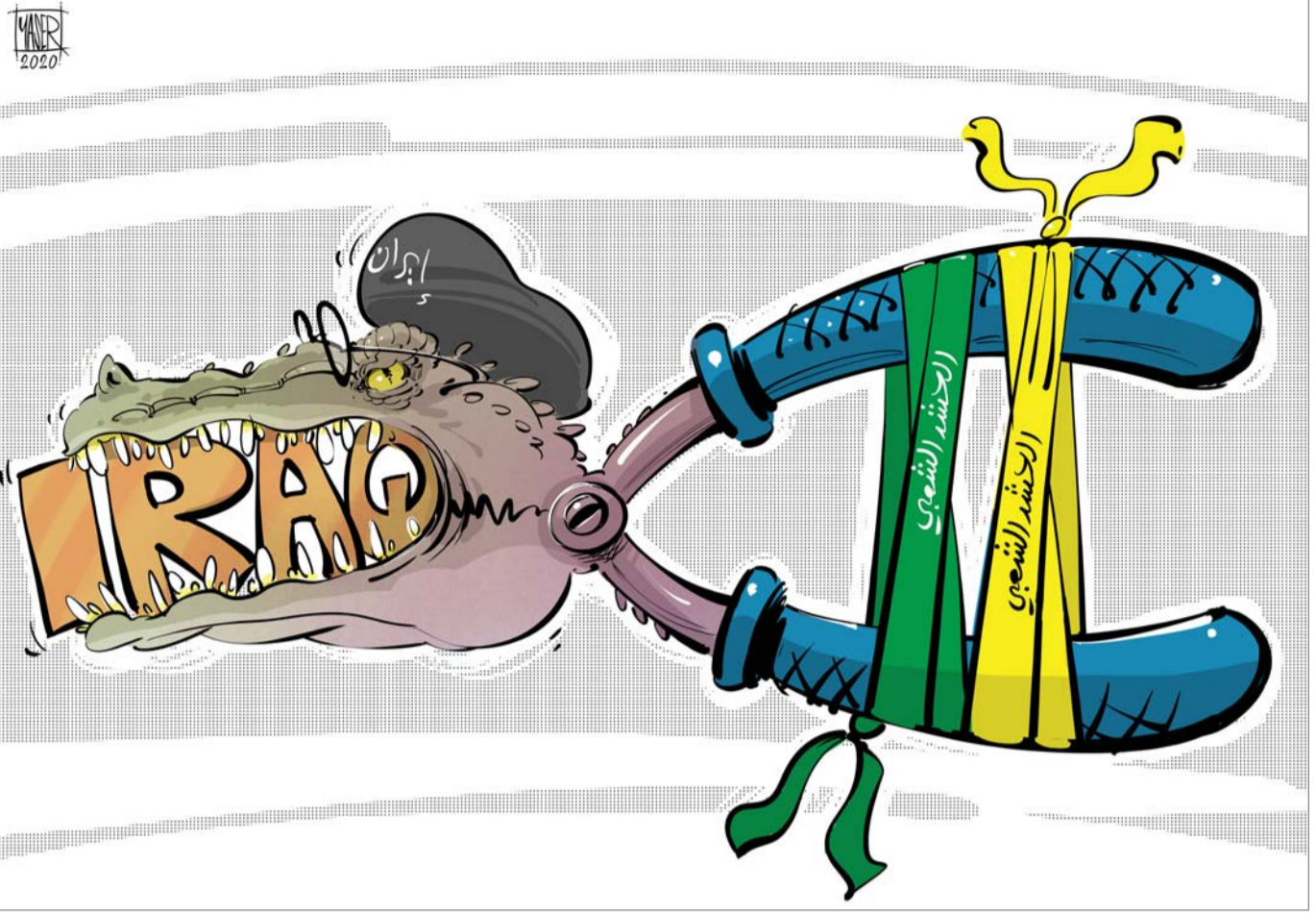
د. باهرة الشخيلي  
كاتبة عراقية

ما زالت قضية مدهامة قوات مكافحة الإرهاب، ليلة 25 و26 يونيو الماضي، مقرا لكتائب حزب الله جنوبي بغداد، تتفاعل في الشارع العراقي، وبيئت الإجراءات، التي اتخذتها حكومة الكاظمي بإطلاق سراح المعتقلين من الميليشيات، الذين لقي القبض عليهم، في المقر المذكور، أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون لعبة إيرانية لترسيخ نفوذ طهران في العراق وإظهار أن ميليشياتها أقوى من الدولة العراقية، بل إنها هي التي تقود هذه الدولة وتسيطر على مفاصلها جميعا. بات معروفا للجميع أن واحدة من بديهيات الواقع، التي وضعت مقدماتها حكومة الجعفري سنة 2005 أن الأولوية للميليشيات، فأصبح فيلق بدر ذراع البطش بالتعاون مع هادي العامري وجبر صولاغ، وأسس لذلك لاحقا وأقام قواعد نوري المالكي، ففي عهده، أصبح تغول الميليشيات سافرا، وكان ملجا الجارية محطتها الأولى، قبل أن تمد خطوطها إلى مؤسسات الدولة وتفرض سيطرتها. وقد استعان المالكي بها في تصفية خصوم ولاية الفقيه، وكان لها دور في تصفية الطيارين العراقيين، واختطاف العشرات من صفوف القوة الجوية وتغييبهم، لتفتح جبهة عريضة شملت أصحاب الكفالات والخبراء والعلماء في الطاقة النووية والتصنيع العسكري والأطباء وأساتذة الجامعات. ثلاثة عملوا على استحداث الحشد هم، محمد رضا السيستاني، نجل المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، ورئيس الحكومة، حينها، ونوري المالكي، وقائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، بعد أن حدوا للحشد ثلاث مهمات: الأولى، الحفاظ على حكومة آل البيت في العراق، حسب وصف المالكي، والثانية مواجهة داعش، والثالثة ضمان الأمن الإيراني والدفاع عن مصالح طهران في العراق.

كان واضحا أن إعلان المتحدث باسم الحكومة العراقية أحمد لاسي، عن معلومات استخباراتية وردت عن محاولة لاستهداف مناطق حساسة وممثلات دولية، وأن جهاز مكافحة الإرهاب تعامل، بنحو سريع، مع تلك المحاولة، وأمر القبض صدر بحق شخص واحد، وعند المدهامة تم القبض على 13 شخصا كانوا موجودين معه، وتم الإبقاء على اعتقال المطلوب، والإفراج عن البقية، كان بهدف حفظ ماء وجه الكاظمي، بعد ظهور الميليشيات بمظهر القوي أمام الحكومة وأجهزتها، بحيث زحفت قوات هذه الميليشيات للسيطرة على المنطقة الخضراء، مركز الحكومة المحسن. كشفت حادثة مدهامة مقر لكتائب حزب الله، في منطقة الدورة جنوبي بغداد، أن هناك حلقا لم يكن منظورا بين الفساد والسلاح المنفلت، وإلى هذا أشارت الكاتبة السياسية سلمى الجنابي، عندما قالت "إن ما حدث، خلال الأيام الأخيرة، التي انكشف فيها الكاظمي أمام تحالف السلاح المنفلت مع عصابة السياسيين الفاسدين المرتبطين بالاستخبارات الإيرانية ومشروعها العنصري التوسعي، مستفيد من خراب المؤسسة الأمنية الرسمية واختراقها وعدم انضباطها، أكد ما كنت قد ذهبت إليه وتوقعته من وجود تحالف بين الفساد والسلاح المنفلت، لكن مع هذه الدلائل كلها على فشل الكاظمي، سابقا أنتظر مع الذين ينتظرون الإصلاح، مع أنني لا أرى أي دليل عليه".

كثيرون يشاركون الجنابي في ما ذهبت إليه، بل إن وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي يؤكد، في مقال كتبه، أن حزب الله العراقي كان يهدف إلى إحياء المشروع الطائفي الإيراني، الذي قبرته ثورة الشباب العراقي في أكتوبر الماضي، فهو يشير إلى أن كتائب حزب الله كانت تخطط في ليلة إلقاء القبض على عناصرها وبعض قادتها لفصل "السفارة الأميركية ومطار بغداد، ومن ثم يضربون مرقد الإمام الكاظم ويتهمون السنة كالمعتاد، وكما عملوا سابقا في عهد الجعفري، عندما فجروا مرقد الإمام علي الهادي في سامراء،

اي على الجيش العراقي؟



## رهان على الجيش العراقي

يمكن أن نفاجا غدا بأن الحرائق والانفجارات التي استهدفت مواقع معينة كانت إشارات مهمة إلى أنه ليس مسموحا لإيران تطوير سلاح نووي وأن أيام إدارة باراك أوباما لن تعود، بقي دونالد ترامب رئيسا أم لم يبق.

ليس التراجع الإيراني شرطا كي يستعيد العراقيون العراق، توجد تحديات كبيرة أمام حكومة مصطفى الكاظمي، في مقدم هذه التحديات الوضع الاقتصادي البائس الذي وصل إليه بلد في ظل الفساد واعتماده على النفط ولا شيء آخر غير النفط، إضافة إلى ذلك هناك حاجة لدى الحكومة العراقية إلى أداة يمكن أن تستخدمها في مواجهة "الحشد الشعبي" الطامح إلى الحلول مكان القوات المسلحة العراقية، أي الجيش العراقي الذي ارتكب الأميركيون جريمة حله بعيد احتلالهم العراق في 2003.

لا شك أن "الحشد" يعاني في الوقت الحاضر من انقسامات داخلية عميقة، خصوصا في ظل عجز المعلم الإيراني... وفي ظل غياب القدرة لدى طهران على توفير أموال الميليشيات معينة اعترضت من دولارات "الجمهورية الإسلامية" ومن قدرتها على إجبار الحكومة العراقية على توفير المزيد من الأموال للميليشيات الذهبية، هل مثل هذا التطور المهم سيعني إعادة الاعتبار إلى المؤسسة العسكرية ما يعنيه ذلك من رفض لأي تعايش بين الميليشيات الذهبية وهذه المؤسسة العريقة التي عمرها قرن من الزمن؟

لا مكان لأي ميليشيا ذهبية في أي دولة تحترم نفسها وتريد أن تكون دولة. هذا ما كشفت أحداث لبنان حيث بلد ينهار بسبب "حزب الله" وسلاحه. هل يكون العراق أفضل من لبنان؟ تدل كل المؤشرات إلى أنه يمكن أن ينجح في التخلص، وإن بصعوبة، من السلاح غير الشرعي التابع لإيران، لكن المشكلة الكبرى ستبقى الفساد وقدرة حكومة مصطفى الكاظمي على امتلاك خطة اقتصادية تعيد الاعتبار إلى العراق. هذا أمر ممكن في حال حسمت المؤسسة العسكرية الوضع في نهاية المطاف لمصلحة العراق أولا وأخيرا... وليس لمصلحة مصالح إيران في العراق. من سيحسم في العراق كي يخرج من دوامة السلاح غير الشرعي الذي لا يعني سوى المزيد من الخراب ولا شيء غير الخراب؟ هل لا يزال الرهان ممكنا على المؤسسة العسكرية،



الماضي واسقطوا عمليا حكومة عادل عبدالمهدي.

دفعوا ثمننا غاليا، لكن ما قاموا به يشك دليلا على رفض شعبي عراقي للوصاية الإيرانية بكل أشكالها. هذا رفض ظهر من خلال إحقاق الفيلاض، المعروف بقرية من إيران، تطوروا في غاية الأهمية. فصل الكاظمي في الوقت ذاته بين منصبه رئيس جهاز الأمن الوطني من جهة ومستشار الأمن الوطني من جهة أخرى. المنصبان كانا في عهده الفيلاض الذي دفعته إيران في مرحلة معينة إلى جعله في موقع رئيس الوزراء، ما أقدم عليه الكاظمي، بشكل خطوة أخرى في اتجاه الإسماعيل بمقالبه السلطة في البلد، خصوصا بالمنظومة الأمنية التي كانت تتحكم بها، إلى ما قبل فترة قصيرة، إيران. هناك ما يشير إلى أن التخلص من فالج الفيلاض يرتدي طابعا إيجابيا، إذ حل مكانه كرئيس لجهاز الأمن الوطني الفريق الركن عبدالغني الأسدي، وهو ضابط محترف ينتمي إلى مؤسسة الجيش العراقي. شارك الأسدي في الحرب العراقية الإيرانية بين العامين 1980 و1988. كان في الجانب العراقي وليس في الجانب الإيراني كما غيره من العراقيين الذين كان ولأوهم إيران وليس للعراق.

من الواضح أن الكاظمي لا يزال مكيلا نسبيا. الدليل على ذلك تعيينه قاسم الأعرجي، وهو وزير سابق للدخول في موقع مستشار الأمن الوطني. إنه موقع كان يشغله الفيلاض أيضا. تمكن المشكلة مع شخص مثل الأعرجي في أنه كان ينتمي إلى لواء بدر، إحدى الميليشيات التابعة لإيران التي عاد المنتصرون إليها إلى العراق على ظهر دبابة أميركية في العام 2003.

كان الفيلاض شخصية مهمة. إضافة إلى شغله موقعي مستشار الأمن الوطني، ورئيس جهاز الأمن الوطني منذ 2014، كان يتولى أيضا رئاسة "هيئة الحشد الشعبي" منذ 2018. ليست "هيئة الحشد الشعبي" سوى مجموعة من الميليشيات الذهبية المعروفة بولائها لإيران. ليس سرا أن "الحشد" مشروع إيراني يهدف إلى إقامة نظام عراقي مشابه لنظام "الجمهورية الإسلامية" في إيران حيث السلطة الحقيقية لـ "الحرس الثوري" الذي يتلقى أوامره من "المارش" علي خامنئي مباشرة. كان طموح إيران، ولا يزال أن يكون "الحشد الشعبي" في العراق بمثابة تابع لـ "الحرس الثوري" وذلك كي يكسّر العراق مستعمرة إيرانية. وهذا ما يرفضه العراقيون باكثرتهم الساحقة، بما في ذلك الشيعة العرب الذين انتفضوا في اواخر العام

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

يعتبر إعفاء رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لرئيس جهاز الأمن الوطني فالج الفيلاض، المعروف بقرية من إيران، تطورا في غاية الأهمية. فصل الكاظمي في الوقت ذاته بين منصبه رئيس جهاز الأمن الوطني من جهة ومستشار الأمن الوطني من جهة أخرى. المنصبان كانا في عهده الفيلاض الذي دفعته إيران في مرحلة معينة إلى جعله في موقع رئيس الوزراء، ما أقدم عليه الكاظمي، بشكل خطوة أخرى في اتجاه الإسماعيل بمقالبه السلطة في البلد، خصوصا بالمنظومة الأمنية التي كانت تتحكم بها، إلى ما قبل فترة قصيرة، إيران. هناك ما يشير إلى أن التخلص من فالج الفيلاض يرتدي طابعا إيجابيا، إذ حل مكانه كرئيس لجهاز الأمن الوطني الفريق الركن عبدالغني الأسدي، وهو ضابط محترف ينتمي إلى مؤسسة الجيش العراقي. شارك الأسدي في الحرب العراقية الإيرانية بين العامين 1980 و1988. كان في الجانب العراقي وليس في الجانب الإيراني كما غيره من العراقيين الذين كان ولأوهم إيران وليس للعراق.

من الواضح أن الكاظمي لا يزال مكيلا نسبيا. الدليل على ذلك تعيينه قاسم الأعرجي، وهو وزير سابق للدخول في موقع مستشار الأمن الوطني. إنه موقع كان يشغله الفيلاض أيضا. تمكن المشكلة مع شخص مثل الأعرجي في أنه كان ينتمي إلى لواء بدر، إحدى الميليشيات التابعة لإيران التي عاد المنتصرون إليها إلى العراق على ظهر دبابة أميركية في العام 2003. كان الفيلاض شخصية مهمة. إضافة إلى شغله موقعي مستشار الأمن الوطني، ورئيس جهاز الأمن الوطني منذ 2014، كان يتولى أيضا رئاسة "هيئة الحشد الشعبي" منذ 2018. ليست "هيئة الحشد الشعبي" سوى مجموعة من الميليشيات الذهبية المعروفة بولائها لإيران. ليس سرا أن "الحشد" مشروع إيراني يهدف إلى إقامة نظام عراقي مشابه لنظام "الجمهورية الإسلامية" في إيران حيث السلطة الحقيقية لـ "الحرس الثوري" الذي يتلقى أوامره من "المارش" علي خامنئي مباشرة. كان طموح إيران، ولا يزال أن يكون "الحشد الشعبي" في العراق بمثابة تابع لـ "الحرس الثوري" وذلك كي يكسّر العراق مستعمرة إيرانية. وهذا ما يرفضه العراقيون باكثرتهم الساحقة، بما في ذلك الشيعة العرب الذين انتفضوا في اواخر العام

وحصلت نتيجتها الحرب الأهلية وسرقة الحضرة هناك من أهلها أشرف سامراء، وإعطائها إلى صاحب الزمان الجديد، حرامي بغداد ومريض كورونا حاليا، الصدر المنتظر ولصوصه سرايا السلام. وبعدها، كما تعرفون أدخلوا الدواعش الخامنئيين العراق في يونيو 2014، ليدمروا بعدها خمس محافظات مع قتل وجرح وتشريد أربعة ملايين من أهلها، رغم ذلك لا يزال المالكي المسؤول عن كل تلك الجرائم، يتحكم بحزبه ويتامر على رئيس الوزراء الحالي الكاظمي.

ويحذر السامرائي الكاظمي من أن إدارة ترامب تفكر الآن باراد على فعله، الذي وصفه بالمشين، والذي لا يمر له مطلقا، ويذكره بما كتبه ضابط المخابرات المركزية السابق مايكل بريغين من أن "دور الولايات المتحدة في التدريب والإرشاد والشراكة في العراق لا معنى له إذا كان للارهابيين الذين (نقبض عليهم) نفوذ على شريكنا (الحكومة العراقية) أكثر من تأثيرنا".

ويقول مخاطبا الكاظمي هكذا تفكر أميركا، اليوم، برغم أنها لم تعلنه إلى الآن، كيف تعقل أنت دولة الرئيس انهم (الأميركان) سيوقعون معك اتفاقية استراتيجية، تنقذ العراق من أعدائه المدمرين أمثال إيران الملائي وميليشياتهم وحرسهم وتعيد إليك سيادتك على كل أرضك، التي سرقها جيرانك من الجنوب إلى الشمال، كيف تعقل أن الأميركيان يستثمرون في أرضك ويببونها، كما ببوا كوريا واليابان وأوروبا وأنت مع عدوهم؟

الإجراء الثاني، الذي كان من المؤمل أن يتخذه الكاظمي ضد الميليشيات الإيرانية، هو تخليص المنافذ الحدودية العراقية الجوية والبحرية والبرية من تلك الميليشيات، التي تذهب لإبرادتها إلى جيوب قاتها ومنها إلى الخزينة الإيرانية لدعمها. وقد أعلمني أستاذ الاقتصاد السياسي محمد طاعة، في رسالة وجهها إلي، أن الفساد طال المنافذ الحدودية للعراق، والتي يبلغ عددها 22 منفذا، ثمانية منها أساسية، على امتداد الحدود العراقية مع الدول الست المحيطة بالبلاد.

ويستند اعتماد التنمية في العراق، منذ 2003، أصبح البلد يستورد حاجاته من الخارج، إذ تقدر واردات العراق بمليارات الدولارات، وجميع هذه المنافذ الحدودية تسيطر عليها الميليشيات والأحزاب السياسية الموالية لإيران، وهي التي تتحكم بالموارد المالية المتأتية من الرسوم الجمركية، فهي تستولي على أكثر من 90 في المئة من تلك الإيرادات، ولم يدخل منها إلى خزينة الدولة سوى أقل من 10 في المئة فقط. إذا علمنا، حسب تقديرات أولية، أن الإيراد السنوي لهذه المنافذ، في حال حصلت، بعيدا عن الفساد، يصل كحد أدنى إلى 30 مليار دولار سنويا، وهو مبلغ مهم جدا للميزانية يمثل ثلث المبالغ المتأتية من النفط، عرفنا أحد أسباب انهيار الاقتصاد العراقي وتبديد موارده، إن لسرقة هذه الإيرادات تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العراقي، وبالأخص على الميزانية العامة للدولة، ولا يمكن إصلاح هذا الفساد طالما تتحكم بمقررات البلد، مجموعة فاسدة، تنفذ أجدنا أسياها الذين أتوا بها، ولا علاقة لهذه المجموعة بمصلحة العراق. وهكذا فإن الحديث عن أي إصلاح في العراق، يعدو حديث خرافة، إذا لم تتحرر البلاد من هيمنة الميليشيات الموالية لإيران ومن النفوذ الإيراني، وهو هدف ما زالت ثورة الشباب العراقي التحريية تسعى إلى تحقيقه.